الثورة
الخميس 21 رمضان 1433هـ 9 أغسطس 2012م العدد (17432)

الجهاز الإداري للدولة.. يشكو من الترهل

أحمد عبدربه علوي

●،، لاخلاف على أن البطالة آفة تصيب جميع المجتمعات ولكن تتفاوت نسبتها من دولة إلى أخرى.. وقد كشفت الجهات المعنية.. أن نسبة البطالة في بلادنا نسبة مرتفعة من إجمالي القوى العاملة في المرحلة العمرية من١٩ إلى ٤٠ عاماً والتي هي الأخرى نسبة عالية لذا نقول: إن المشكلة تكمن في أن نسبة العاطلين من ذوي المؤخلات المتوسطة والعليا بلغت٩٠ ٪ من إجمالي العاطلين أي أن هناك فجوة كبيرة بين التعليم واحتياجات سوق العمل.. الذي سبب التخطيط غير السليم أدى ذلك إلى تفشي ظاهرة البطالة لأن البعض من الشباب لا زالوا يحرفون عن العمل في القطاع الخاص وينتظرون الوظيفة »الميري« وقد أدى ذلك إلى ترهل الجهاز الاداري للدولة ووصل عدد الموظفين إلى مئات الآلاف موظف معظمهم بطالة مقنعة لا حاجة للكثير منهم في حين أن احتياجاتنا تتطلب وجود عشرات آلاف الموظفين فقط أننا في اليمن لدينا موظف لكل ٢٣ مواطناً تقريباً.. في حين أنه في الدول الأوربية يكون هناك موظف لكل ٥٨ مواطناً تقريباً يجب أن نعترف أن القائمين على القطاع الخاص وكبار المستثمرين لهم دور في ارتفاع معدلات البطالة حيث أنهم يستعينون بالعمالة الأجنبية في كثير من الأحيان بحجة أن العمالة اليمنية لا تؤدي العمل بإتقان وللأسف فإن هذه حقيقة حيث تعاني الشخصية اليمنية من تغيرات أدت إلى ضعف منظومة قيم العمل والانضباط والإتقان والدليل على أن بلادنا ربما تحتل آخر المراكز من حيث التنافسية في سوق العمل بين ١٣٣ دولة تقريبا.. ومن وجهة نظرنا هناك عدة حلول لمشكلة البطالة منها يجب في البداية رفع موازنة التعليم والاهتمام بالتعليم الفني والمهني بشكل خاص وربطه بالتدريب على التخصصات التي يحتاجها سوق العمل كما يجب غلق باب التعيينات في أجهزة الدولة المختلفة إلى أن يتم إعادة هيكلة النظام الإداري.. كما يجب على الحكومة أن توجه استثماراتها إلى المشروعات كثيفة العمالة كمشروع الزراعة والصناعة الخ- كما نطالب بتشديد ضرورة إنشاء هيئة وطنية للموارد البشرية يضخ دماء جديدة بخلاف المجلس الأعلى للموارد البشرية إن وجد.. وتختص هذه الهيئة والتنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل.. ووضع قاعدة بيانات دقيقة عن القوة البشرية في بلادنا والعمل على تدريب الأفراد لرفع كفاءتهم التنافسية.. وإعداد تقارير عن احتياجات سوق العمل الداخلي والخارجي أن سبب بطالة الخريجين وغيرهم هو نتيجة لتمسك وتحجر الكثير من الموظفين ممن بلغوا الأجلين بامتياز ولم يحالوا للتقاعد من مرافقهم وفقاً للقانون وتجاهل إشعار وزارة الخدمة المدينة بذلك التي بدورها تقوم بإشعار الوزارات والمؤسسات وغيرها عن الموظفين الذين بلغوا من التقاعد حتى تتمكن وزارة الخدمة المدنية بتوظيف العاطلين من الخريجيين وغيرهم من طالبي العمل ليحلوا محلهم لكي تتمكن وزارة الخدمة المدينة من تخفيف بطالة الخريجين وغيرهم .

لكن للأسف لم تتجاوب البعض من المرافق وأول تلك المرافق هي رئاسة مجلس الوزراء، التي يجب أن تكون أول من يعمل على تنفيذ إشعار الخدمة المدنية عن الأشخاص الذين بلغوا سن التقاعد حتى تقتدي بقية المرافق بها... لكون رئاسة مجلس الوزراء القدوة لتنفيذ ما جاء من الخدمة المدنية بأن الأسماء المطلوبة إحالتهم إلى المعاش.. هذا إذا كنا فعلاً نريد تطبيق وتنفيذ القانون رقم ٣١ لسنة٢٠٠٩ م .

وقانون التأمينات والنظم واللوائح المنظمة لذلك يجب أن نعترف بأن الجهاز الإداري للدولة في جميع قطاعاته يحتاج إلى هزة عنيفة لكيلا تضيع كل جهود الإصلاح سدى ولكيلا لا تستمر الفجوة على اتساعها المعهود بين ما هو معلن من سياسات وما هو قائم على أرض الواقع لقد أصبح الجهاز مجرد بطالة نتج عن ذلك التكدس الرهيب في الجهاز الوظيفي للدولة من أقارب وأنساب ومحاسيب وأنصار كما هو حاصل في رئاسة مجلس الوزراء، الحكومة بدينة مصابة بالركود التضخمي في الوظائف والمناصب .. ولا بد من وضع حد للتمدد.. والتفلطح الذي أصاب الجهاز الإداري للدولة حتى أصبح »غاية« في حد ذاته يميل إلى تخليد نفسه والمحافظة على بقائه بالحصول على المزيد من الموارد والطاقات بغض النظر عن الجدوى الوظيفية من وراء هذا التوسع الامبراطوري المتزايد في الجهاز الحكومي، الذي لا مبرر له في أجهزة الدولة كالخارجية ورئاسة مجلس الوزراء وغير ذلك، يجب أن يدرك الجميع وعلى اختلاف المستويات أن عبء بناء بلادنا في كافة المجالات هو عبء له اسبقيته على كل ما عداه .. وفي تقديري أن الوقت قد حان لتأخذ الحكومة موقفاً جاداً من هذا التضخم الفضفاض في الجهاز الحكومي ومعالجة البطالة الظاهرة وحصر القوى العاملة المقنعة والفائضة في كل مرفق حكومي وإحالة كل من بلغ الأجلين حتى نستوعب الخريجين العاطلين ليحلوا محلهم بالإضافة إلى إعادة النظر في الهيكل الإداري لكل وزارة أو هيئة أو مؤسسة..

مع مراعاة حجم العمل وطبيعته إذا أردنا أن نعالج مشاكلنا يجب أن نواجه أخطاءنا بشجاعة ومن أول أخطائنا التي كانت سبب كثير من مصائبنا اعتمادنا على أهل الثقة على أهل الثقة بدل أهل الخبرة والكفاءة وعدم الاختيار التسلم للقيادات الإدارية وإنما تم التعيين في المناصب القيادية الهامة لمن تتوفر لديه الولاءات الشخصية، والمحسوبية ، الأسرية، العشائرية القروية والحزبية نجم عن ذلك أن تشابكت مصالح الأسر والشلل المهيمنة على الإدارة وفضلنا الشخص الذي يفتقر إلى المؤهلات العلمية والخبرات العملية نتج عن ذلك تفشي الظواهر الإدارية السيئة وهي كثيرة ويمكنني إحصاؤها وخلق الإرباك للجهاز الإداري وضعف العمل فيه، كما أصبح العمل في نظر الكثير من هؤلاء ليس واجباً بل أداء روتينياً غير ملزم لقد جاءوا بالأقرباء والمحاسيب والأنصار ووضعوهم مكان الخبراء والأكفاء.. توهموا أن من الممكن خلق الكفاءات بقرارات...

يفتقرون إلى العديد من مواصفات الوظيفة القيادية لم تصقلهم الخيرة والمران الطويل وبسوء اختيارهم وغياب التوصيف الوظيفي أثناء إجراء عملية التعيين وفقاً لنظم الخدمه المدينة وشروطها نتيجة لتعيين الرجل المناسب غير المناسب.

حكومة الوفاق وبناء اليمن

مجاهد مجاهد القهالي

■ من الطبيعي أن ينصب اهتمام حكومة الوفاق الوطني على البناء والتنمية وتوفير الأمن والاستقرار وحماية حقوق الإنسان وهو ما يتوقعه المواطن من هذه الحكومة، مع أن البعض من المواطنين يشكك في أن تقوم هذه الحكومة بتلك المهمات على المدى القريب، بينما يظن البعض بأن ذلك يستحيل تحقيقه أو أن الحكومة لا تعمل من أجله، بل إن بعض أعضائها إن لم يكن جميعهم يعملون من أجل إعلاء شأن الحزب الذي ينحدرون منه أو ينتمون إليه، والبعض يشك في كل ذلك ويعتبر بعض أعضاء الحكومة موظفين ومدة بقائهم في الحكومة قصيرة جدا لا يستطيعون خلالها القيام بشيء من المهمات سوى توفير ما يحتاجون إليه اليوم وفي المستقبل لأنفسهم ومن ينتمي إليهم إما حزبيا وسياسيا وإما قبليا ومناطقيا أو تنفيذ توجيهات وتعليمات عليا من بعض الجهات الموجهة لهم، فكل له رأيه ومنطقه في النظر إلى حكومة الوفاق الوطني وأعضائها وينبغي على أعضاء الحكومة احترام كل تلك الآراء ووجهات النظر والعمل على إثبات أن الحكومة ككل تعمل وبنفس وتعاون الفريق الواحد لتنفيذ البرنامج الوطني الذي أعلنته حكومة الوفاق وقدمته إلى مجلس النواب لإقراره وتنفيذه خلال المرحلة الانتقالية المعلنة ضمن المبادرة الخليجية وأولى مهمات ذلك البرنامج تحقيق الأمن والاستقرار وتوفير الخدمات الأساسية للمواطن وإعادة الطمأنينة إليه وضمان حقه في الحياة والحصول على الغذاء والدواء كأساس لبناء الوطن.

وزير المغتربين

المخربون والعملاء وجهان لعملة واحدة

د. عبدالله الفضلي

■ هناك أناس مجانين ولكنهم أشبه بالعقلاء وهناك ناس عقلاء ولكنهم أشبه بالمجانين، فهم يتصرفون بوعي أو بدون وعي ويرتكبون أخطاء فادحة وحماقات طائشة سواء في حق أنفسهم أو في حق الآخرين أو في حق الوطن الذي ينتمون إليه وشربوا من مائه وأكلوا من خيراته وشبوا وترعرعوا على ترابه.. إلا أنهم حادوا عن الصواب وتحولوا إلى أعداء للوطن ونسوا أنهم ينتمون إلى وطن يتسع للجميع، وحينما لم يستطيعوا تحقيق مآربهم والوصول إلى المغانم والمناصب العليا بالطرق المشروعة، تحولوا إلى عملاء لبيع الوطن والمتاجرة به وبممتلكاته وتاريخه وآثاره وتحفه ومخطوطاته وتراثه وحضاراته بأرخص الأثمان لكي يحققوا مكاسب مالية باهظة.

■ فالمتاجرون بالمواشي وتهريبها إلى خارج الوطن وحرمان الشعب منها هم عملاء وضد الوطن.

■ ومن يقوم ببيع الآثار الوطنية وتهريبها فهو عميل وخائن للوطن.

■ والذي يتاجر بالمخطوطات الوطنية وتهريبها فهو عميل وخائن للوطن.

■ ومن يتاجر بدينه وبأخلاقه وبسلوكه فهو منافق وعميل وخائن للوطن.

■ ومن يتاجر سياسياً بالوطن وأمنه واستقراره ووحدته تحت أي مسمى فهو عميل وخائن للوطن.

■ ومن يتاجر باسم الوطن والوطنية وباسم الحرية والديمقراطية وهو يعمل على تدمير وتخريب الوطن فهو عميل وخائن للوطن.

■ ومن يتاجر باسم الاستقلال أو الانفصال أو رد الحقوق بقصد تدمير الوطن وتشتيته وتمزيقه وتمزيق وحدته فهو عميل وخائن للوطن.

■ ومن يتاجر باسم مذهب معين أو الترويج لأفكار معينة خارجة عن المألوف ويقصد من ورائها إثارة الفتن وتقسيم الأمة وتمزيق أواصر الروابط بين أبناء الوطن الواحد فهو عميل وخائن للوطن.

■ ومن يقوم بقطع الطريق العام وإخافة المارة وإقلاق السكينة العامة فهو عميل وخائن للوطن.

■ ومن يقوم بقطع التيار الكهربائي والعبث بأرزاق الناس وقطع معيشتهم وتشريدهم من أعمالهم ووظائفهم فهو عميل وخائن للوطن.

■ ومن يقوم بتفجير أنابيب النفط والغاز ويدمر اقتصاد البلاد فهو عميل وخائن للوطن.

■ ومن يقوم بخطف طفل أو رجل أو امرأة بطريقة غادرة فهو عميل وخائن للوطن.

■ ومن يقوم باغتصاب ونهب أراضي الغير دون وجه حق فهو عميل وخائن للوطن.

■ ومن يقوم بتفجير المنشآت العامة والمصالح الحكومية ونهبها فهو عميل وخائن للوطن.

■ ومن يقوم بنهب أراضي الدولة أو الأوقاف ويستولي عليها بالقوة فهو عميل وخائن للوطن.

■ ومن يساعد الطلاب على الغش في الامتحانات فهو عميل وخائن للوطن.

■ ومن يقوم بالتجسس على الوطن ونقل أسراره إلى خارج الوطن فهو عميل وخائن للوطن.

■ ومن يقوم بإرشاد المجرمين والانتحاريين إلى الأهداف التي يريدون استهدافها فهو عميل وخائن للوطن.

الحوار هو الحل

جميل علي محسن النويرة

تعود الى الساحة الوطنية والسياسية مسألة الحوار الوطني، والتي تثير هذا الأيام لغطا كبيرا وتجاذبا إعلاميا غير مبرر، ويعتبر الحوار الوطني مخرجا منطقيا وعقلانيا للأزمة المستفحلة في هذا البلد، والتي كادت ان تودي بالوطن الى الهاوية، ومسالك الخراب، ويمكن أن نعتبر الحوار مخرجا مناسبا إذا كان تحت سقف الضروريات الوطنية، لكي نخرج من عنق الزجاجة كما وصفها رئيس الجمهورية، ولتجنيبه الهزات الارتدادية السلبية الناتجة عن المتغيرات الاقليمية والداخلية، وبالتالي تمكين هذا الوطن من العبور الى ضفة الامان بأقل الخسائر الممكنة والمتوقعة، وتحصيلة طبيعية للأزمات التي مر بها الوطن، وتشابك الظروف الأمنية والسياسية والأمنية المعقدة ..

× وانطلاقا مما تقدم يصبح الحوار واجبا دينيا ووطنيا ينطلق من ثوابت أساسية يجمع حولها المتحاورون أهمها المصداقية والجدية وحب الوطن، وترتكز على قاعدة الوحدة الوطنية، والترفع فوق الصغائر والمصالح الآنية والضيقة .

× ولا بد ءن نضع نصب أعيننا أن قيام الدولة وبناء اليمن الجديد يتطلب تضافر جميع الجهود من أجل الجيل الواعد، وأن نركز على مصلحة الوطن من دون انتقاء أو تمييز، فلا انتصار لفريق دون آخر ولا أفضلية لحساب فريق على آخر ...

× فالحوار هو المنهج الأقرب، والطريقة الأمثل، والسبيل العملي لتقريب وجهات النظر المتباعدة، ولا بد من قواسم مشتركة بين جميع الأطراف ومبادئ عامة ،يسير عليها الجميع في أنحاء المعمورة، ومنها أن للحوار أصولة وثقافته، فلا يمكن أن تلغي الآخر، ولا تستطيع أن تقيد الآخر، ولا تفرض نتائج وشروطا مسبقة على الآخر، وفي الحوار لا يمكن ان تبقى حيث أنت ومن حيث بدأت .

× نحن في هذا البلد مختلفون ولكن ليس على كل شي، منقسمون إعلاميا وسياسيا ولكن بمجرد أن نبدأ يزول كل شيء .... إن الحوار العقلاني والبناء يعتمد على حب الآخر وعدم سوء الظن بالجميع وتقديم التنازلات وإزاحة العراقيل من جميع الاطراف، لأنها فرصة تاريخية ولا تعوض في بناء اليمن الجديد، ولا نريد ان يكون حوارا غوغائيا عقيما، يجر البلد الى مزيد من الاحتقان والانقسام والتفتيت ،نريد حوار يقود الى بر الأمان والسلم الاجتماعي والدولة القوية القادرة والفاعلة .

× واعتقد أن تشكيل لجنة الحوار من قبل رئيس الجمهوريه يعتبر خطوة متقدمة، وذلك في اختياره الموفق لأعضاء تلك اللجنة، ولا يهم الشخصيات بقدر ما يهمنا ما ستسفر عنه النتائج، والمهم في ذلك كله توفر النوايا الطيبة والحسنة .... حفظ الله وطننا من كل مكروه.

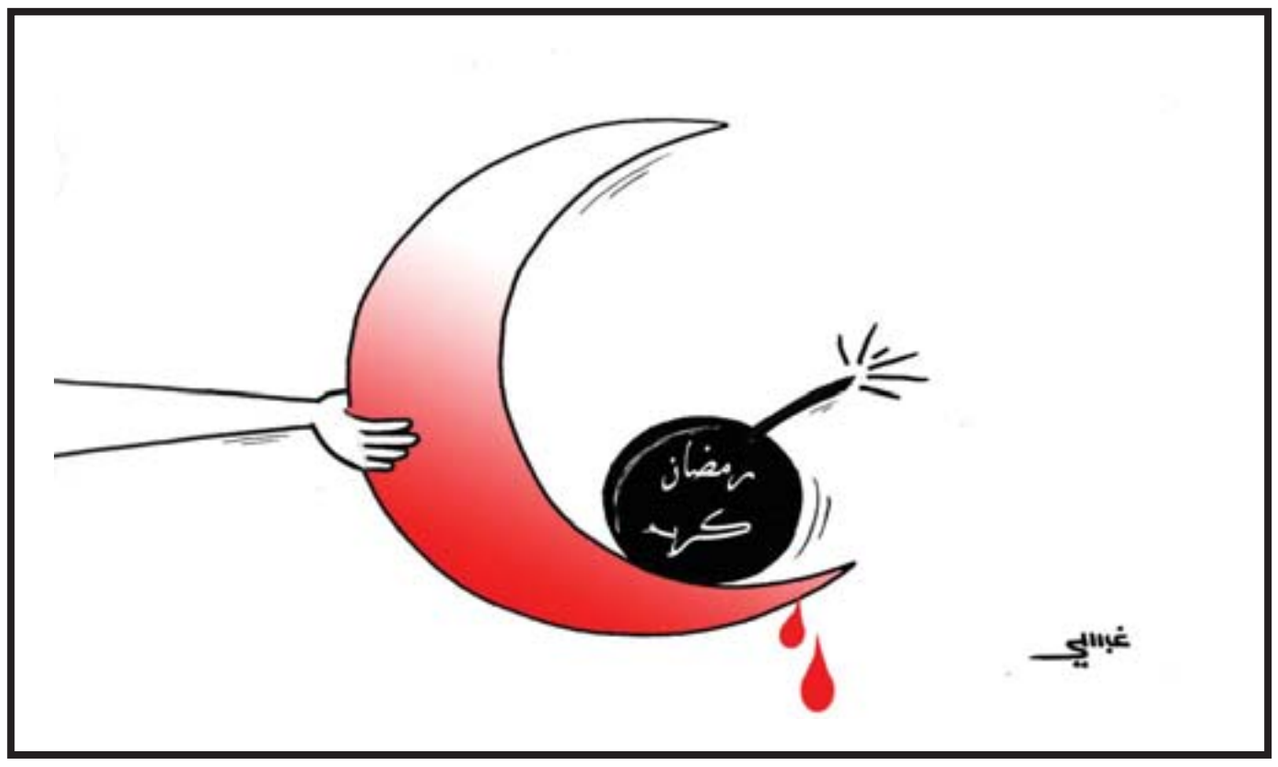

فيسبوكيات

JOIN US ON facebook CLICK HERE

لاتكونوا عوناً

سامية الأغبري

الى كل مسلم حقيقي وكل مواطن حر شريف..
رافعوا مثل هذه الرايات لايمثلون الاسلام.. اصحاب الرايات السود كقلوبهم ، يقتلون ويذبحون ويخطفون ويقطعون الاعضاء ، كل جرائمهم ترتكب باسم الله.. باسم الدين
والاسلام بريء من جرائمهم
انهم يقتلون الابرياء ويدعون نصرة الشريعة،، لكنهم انصار الشيطان، احذروهم ، ومن يأويهم اويحميهم فأنه شريك في جريمتهم، في قتل ابرياء لاذنب لهم
فلا تكونوا عونا لهم في سفك الدماء و ازهاق الارواح البريئة

عدم إحساس

فتحي أبو النصر

أكثر مايقلق اليمنيين في مسألة احساسهم بالحاضر والمستقبل هو ان الأمل نفسه سيتحول إلى يأس، فيما اليأس بالتالي سيقودهم إلى ان يكونوا عديمي الاحساس أيضاً حتى بالقلق !..

الغصة في القلوب

وهيبة الفارع

■ نصوم ونفطر والغصة في القلوب بين من صام ولم يأمن ومن صام ولم يجد مايسد به رمقا ،وبين من تكالبت عليه قوى الظلم والظلام. أناس لم تأويهم دولة ولم تحميهم ثورة ولم يعرفوا معنى كلمة قانون أو عدل أو نظام ،،ولم يعيشوا حتى اليوم إلا في عالم غابة الكبير فيهم يأكل الضعيف حتى أصبحت كلمة تغيير وعدالة مثل السمار المغروز في الحلقوم.. يا ارحم الراحمين أنت ادري بعبادك فنسألك بحق هذا الشهر الكريم أن تراف بهم وتزيل غمتهم وتفرج قلوبنا معهم وتجمعنا بهم في وطن أكثر عدلا وأكثر أمنا وأكثر رحمة.